الباب التاسع

ثورة الجزائر ودور ليبيا الخطير في مساندتها

في هذا الباب........................

● الوضع السياسي في الشمال الأفريقي في الخمسينات ٣٤٩

. الاتفاق مع عبد الناصر لتهريب السلاح لثوار الجزائر ٣٥٠

. حيلة لتضليل اجهزة المخابرات الأجنبية ٣٥٣

. الطلقات الأولى في حرب التحرير الجزائرية ٣٥٦

. إطلاق الرصاص على بن بلا في طرابلس ٣٥٨

. نحو المغرب العربي الكبير ٣٦٠

. صفقة سلاح تركيّة للثورة الجزائرية ٣٦١

. سفيراً في باريس من اجل ثورة الجزائر ٣٦٣

. مقابلات مع ديجول من اجل القضية الجزائرية ٣٦٨

. مساعٍ لإطلاق سراح بن بلاّ ! ٣٧٢

. بن بلاّ رئيساً لجمهورية الجزائر ٣٧٥

. نصائح لم تمنع الانقلاب ٣٧٧

الوضع السياسي في الشمال الافريقي في الخمسينات

لعله من المناسب قبل الحديث عن دور ليبيا في دعم ثورة الجزائر أن ألخص للقراء الوضع السياسي في الشمال الافريقي في الخمسينات من هذا القرن.

لقد كانت فرنسا تبسط سيادتها التامة على المغرب الأقصى والجزائر وتونس، أما المغرب فكان تحت ستار نوع من الحماية، مع الاعتراف بأنه يشكل دولة شبه مستقلة، وعندما أظهر سلطان المغرب محمد الخامس نوعا من المعارضة للحماية الفرنسية ونوعا من الاستقلال في آرائه، اعتقلته فرنسا ونفته إلى جزيرة «مدغشقر» وعينت ابن عم بعيد له يدعى «بن عرفة» سلطانا على المغرب واستمرت في سياسة القمع والفرنسة، إلى أن أجبرتها مقاومة المغاربة ورفضهم لبن عرفة إلى إعادة السلطان الأصيل محمد الخامس إلى عرشه أوائل سنة ١٩٥٧ بعد تفاهم معه.

أما تونس فكان يحكمها «الباي» حكماً صورياً تحت سيطرة حماية فرنسية عسكرية يمثلها جنرال فرنسي كبير، وكان الباي التونسي لا يسبب لفرنسا أي إزعاج (على الأقل ظاهريا)، فتركته وشأنه واستمرت تحكم هي باسمه وتطارد الوطنيين التونسيين الذين كانوا ينادون بأنهاء الحماية الفرنسية واستقلال تونس، وكانت العناصر الوطنية في الخمسينات مكونة في الغالب من الحزب الدستوري برئاسة الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف اللذان كانا يمضيان أغلب أوقاتهما في سجون فرنسا ومعتقلاتها...

أما بالنسبة للجزائر فكان الوضع مختلفا فقد اعتبرتها فرنسا جزءا لا يتجزأ من «الوطن الفرنسي» الأم وطبقت فيها منهاجا طويل الأمد عميق الأثر لفرنستها ومحو كل ما هو عربي مسلم فيها، ولما كانت فرنسا احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ فقد كانت أمضت أكثر من قرن في سياسة الفرنسة والتنصير والقمع والتشريد لكل ما

هو وطني مسلم. وفي أوائل هذا القرن كان عصب مقاومة الاستعمار الفرنسي هو جمعية العلماء المسلمين، وفي الحرب العالمية الأخيرة وخصوصا بعد انهيار فرنسا أمام ضربات جيوش النازي، فإن الجزائر أصبحت هي العاصمة الفعلية لفرنسا الحرة، كما اشترك مئات الألوف من الجنود الجزائريين في الحرب في صف فرنسا. وبعد انتهاء الحرب سنة ١٩٤٥ وتسريح الجنود الجزائريين الذين أبلوا بلاء اسطوريا في محاربة الألمان والطليان فإن هؤلاء المسرحين أصيبوا بنكسة كبرى عندما رأوا الحكومة الفرنسية ترجع إلى وسائل القمع والقتل والتشريد لمقاومة اي اتجاه ينادي حتى بالحكم الذاتي داخل الكيان الفرنسي.

أما بالنسبة لفرنسا فقد تعاقبت الوزارات اليمينية واليسارية على كراسي الحكم ولم يكن لأي منها بعد النظر والجرأة السياسية لمواجهة الوضع المتفجر في الشمال الأفريقي، بل على العكس من ذلك فإن المستعمرين الفرنسيين (وأغلبهم من أصل أسباني وإيطالي ومالطي) كان لهم نفوذ عظيم داخل كواليس الحكم في باريس بحيث لا يسمح لأي وزارة فرنسية أن تتخذ أي قرار حكيم لمعالجة المشكلة بل كانت كلها تتجه إلى إقرار اعتمادات أكثر لزيادة عدد الجيوش الفرنسية في الشمال الإفريقي والاستمرار في سياسة القمع والقتل والتشريد، حتى وزارة «منديس فرانس» ١٩٥٤ التي قيل أنها متحررة لم يمكّنوها من شيء اللّهم إلا بعض إصلاحات طفيفة في تونس.

الاتفاق مع عبد الناصر لتهريب السلاح لثوار الجزائر ـــــ

هذا ملخص سريع للوضع المتفجر في الشمال الأفريقي في الخمسينات، وبالرغم من المشاكل التي كانت تواجهنا في سنوات الاستقلال الأولى فإننا ـ في ليبيا ـ لم نترك فرصة تمر إلا وأبدينا للحكومة الفرنسية قلقنا الشديد مما يجري في الشمال الأفريقي، ولفتنا نظرها للعواقب الوخيمة التي ستترتب على سياسة القمع والتشريد التي تتبعها.

وكانت سياسة فرنسا في الشمال الأفريقي أحد المواضيع التي بحثتها مع الرئيس جمال عبد الناصر في لقائي الأول معه (كما سبق وذكرت) في يونية سنة ١٩٥٤، وعندما زرت القاهرة في آخر شهر أكتوبر (في محاولة لتصفية أوضاع سفيرنا بالقاهرة إبراهيم أحمد الشريف بعد أن قامت بينه وبين الملك إدريس معركة

كلامية حادة)... اتصل بي الرئيس جمال ودعاني لاجتماع منفرد معه وفاجأني الرئيس قائلا «أنه يود أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي أندلعت اليوم (١/١١/١٩٥٤) وشرح أنه اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل (ولي عهد المملكة العربية السعودية فيما بعد الملك فيصل) على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية وهو يأمل أن اقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلوا الثورة الجزائرية».

قال هذا ببساطة من يتحدث عن شيء عادي، روتيني، ثم أضاف: «أو لعلك ستخشى الفرنسيين وتخاف بطشهم؟!»، وأرفق جملته الأخيرة بضحكة عالية.

وبرغم صدمة المفاجأة، وبرغم إدراكي أن عبد الناصر كان يقصد المزاح بجملته الأخيرة، إلا أنني تضايقت ولم تعجبني الدعابة التي أطلقها، فقلت: «يا ريّس! لعلك لا تعرف أن جد الملك إدريس جاء إلى ليبيا من الجزائر هاربا من الطغيان الفرنسي وأمضى حياته في نشر الدعوة الإسلامية وإيقاظ الأمة الإسلامية لتقاوم موجة الطغيان والتنصير الفرنسي، ووالد الملك إدريس ظل يقاوم تغلغل المد الفرنسي في تشاد والسودان والنيجر، حتى لقي وجه ربه.. والسيد أحمد الشريف والملك إدريس أفنيا عمرهما في الجهاد ضد الطليان..» وقاطعني الرئيس ضاحكا وقال «ألا تستوعب الدعابة؟ إنني أعرف كل هذا وأعرف أن الليبيين أبطال جهاد ولكنني رغبت أن أرى رد فعلك.. وتبين لي أنك «مغربي» حاد المزاج لا تتقبل الدعابة بروح مرحة!» (لفظ «مغربي» يطلق في مصر على سكان الشمال الأفريقي غرب السلوم!).

وبعد أن هدأ الجو وانتقل من المزاح والدعابة إلى جو من الجدية قلت للرئيس أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، والموظفون الإنجليز يسيطرون على مراكز حساسة خصوصا في شرطة ولاية طرابلس، وفرنسا لاتزال تحتل جنوب ليبيا (فزان) ولسفاراتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول يرأسه «الكومندان نيزا» وله أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها، وأنت تعرف أن علاقاتنا مع فرنسا هي الآن في غاية التدهور بعدما أنذرناها في مذكرة رسمية وطالبناها بالجلاء عن فزان... وبالرغم من هذه الظروف البالغة دقة وحرجا ومخاطرة فاننا لن نتردد بل ونرحب

بنقل السلاح والعتاد إلى ثوار الجزائر تحت أنف الفرنسيين وأنت تعرف تمام المعرفة أنه لا يمكن لنا أن نرفض القيام بهذا العمل العربي المجيد .. ولكن فقط أمهلني أسبوعا لأتفاهم مع الملك ولأدبر أموري وأتخذ احتياطاتي وأخترع الحيل والخدع التي أتستر وراءها في القيام بهذا العمل العربي النبيل دون أن أعرض وطني لمخاطرة لا يعلم إلا الله نتائجها!». قال الرئيس عبد الناصر: «أنني على علم تام بأن ما أطلبه منك عمل ينطوي على خطورة كبيرة ومغامرة خطيرة ولكن هذا! مصيرنا ياصديقي... علينا أن نوصل شعلة الثورة إلى الجزائر مهما كلفنا هذا من جهد ومخاطرة، وأني أقدر ظروفك الصعبة بل شبه المستحيلة ولكن لا خيار لنا لا أنت ولا أنا، هذه «خطأً كتبت علينا ومن كتبت عليه خطأً مشاها» ثم أضاف: «لولا أنني مطمئن لوطنية الملك إدريس ووطنيتك وحرصكما الشديد على تحرير الشمال الإفريقي من نير الاستعمار الفرنسي البغيض لما طلبت منكم ما طلبت، وعلى أية حال فأنا رهن إشارتكم لأي عون أو نصح أو مساعدة في سبيل هدفنا النبيل لتخليص الجزائر من ربقة الاستعمار، ثم عرفني فيما بعد بأحمد بن بلاّ، وكان شابا في العقد الرابع من عمره طويل القامة حسن التقاطيع متواضع دائم الابتسامة، عرفني به على أنه ممثل الثوار الجزائريين في الخارج، ولم أدر عندما تعرفت لأول مرة على ذلك الشاب الوسيم أنه يخفي وراء وجهه الباسم إرادة حديدية وشجاعة بطولية ونزاعة مثالية وتقشف وزهد، وهذا ما لمسته في السنوات التي تعاملت معه فيها والتي بدأت باجتماعنا في القاهرة في الأول من نوفمبر ١٩٥٤.

وسافرت من القاهرة إلى طبرق للاجتماع بالملك إدريس ولأعرض عليه الأمر الخطير وأحصل على موافقته وتأييده.. ولكنني قبل أن افاتح الملك اختليت بناظر الخاصة الملكية البوصيري الشلحي ووضعته في الصورة وطلبت تأييده ومؤازرته، لا عند الملك فهذا أمر سأعالجه بنفسي ولكنني كنت حريصا أن يتدخل البوصيري الشلحي لدى صهره الفريق محمود بوقويطين «قائد قوة دفاع برقه» لكي لا يقيم الصعوبات ويبث الشكوك حول غايات المصريين في مساعدتهم لثوار الجزائر (فلا يدّعي للملك مثلا أن ستار مرور السلاح العربي إلى الجزائر سيستعمل كوسيلة لتوزيع السلاح داخل ليبيا لتفجير القلاقل وزعزعة النظام).

وبعد أن شرحت تفاصيل اجتماعي مع الرئيس عبد الناصر للبوصيري تحمس كثيرا وأكد لي أنه سيساندني بكل قواه، وبالفعل استدعى الفريق بوقويطين لمقابلته

في اليوم التالي وأقنعه بالتعاون وتقديم كل التسهيلات اللازمة، أما الملك إدريس فقد قابل ما عرضته عليه عما دار في القاهرة مع الرئيس عبد الناصر بهدوء وروية ثم قال «من ناحية لا يمكننا أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم، هذا واجب ديني محتم علينا تلبيته ولا يمكننا أن نتردد في القيام به.. ومن ناحية أخرى فإنني لا أريد أن أعرّض استقلال هذا الوطن الذي ضحينا في سبيله بكل عزيز وغال واستشهد في سبيله مئات الآلاف من الليبيين للخطر، ولا أود أن أقامر بهذا الاستقلال خصوصا مع فرنسا التي خرجت عن طورها وترتكب كل يوم الكثير من الجرائم والحماقات في قمع كل حركة استقلالية في الشمال الأفريقي... ومع توتر علاقاتنا مع فرنسا بعد طلبنا إجلاء قواتها عن فزان فإنها ستتلمس أي عذر لترتكب معنا حماقة كبرى..»

قلت: «يامولاي، أن المسألة تتلخص في إمرار سلاح وعتاد من الحدود الليبية الشرقية إلى الحدود الليبية الغربية.. أما مرور هذا السلاح في ولاية برقة فإن هذا لا يشكل أي خطر أو مخاطرة لأنه سيتم بالتعاون مع قوة دفاع برقة وتحت إشراف الفريق بوقويطين وأظنكم على ثقة تامة بالفريق بوقويطين.. وأعتقد أن مولانا يطمئن لهذا الترتيب خصوصا لو جعلنا كل قافلة سلاح مصحوبة بعدد من ضباط قوة دفاع برقة إلى حدود ولاية طرابلس... أما في ولاية طرابلس فإني قد اهتديت إلى طريقة مضمونة تجعل عمل تهريب السلاح الجزائري في مأمن من أي تسرب وأرجو أن يمهلني مولاي بضعة أيام لأتحقق بنفسي من هذه الطريقة التي أفكر فيها بالنسبة لولاية طرابلس وسأخبر مولاي بما يتم». وأطرق الملك مليا وقال «ولكن إذا لا سمح الله انكشف الأمر وعرف الفرنسيون به ماذا يكون الموقف؟» قلت بدون تفكير «في هذه الحالة تطردوني من الحكومة وتدّعون أنني كنت أتآمر دون علمكم، وبعملكم هذا تكونون قد منحتموني أرفع وسام سياسي وطني»، وضحكنا وتركنا الأمر عند هذا الحد..

حيلة لتضليل اجهزة المخابرات الاجنبية

وأكملت سفري إلى طرابلس وأنا أفكر في وسيلة لتهريب السلاح والعتاد للثوار الجزائريين خلال ولاية طرابلس التي يتولى قيادة الشرطة فيها «البريجادير جايلز» البريطاني واغلب مراكز الشرطة الحساسة في أيدي ضباط بريطانيين، ثم

إذا تمكنت من التغلب على هذه الصعوبة فكيف العمل مع السفارة الفرنسية ومخابراتها ومخابرات السفارة البريطانية الشهيرة الخطيرة تحت إمرة «سيسيل جريتوريكس» ذو العلاقات والاتصالات بأغلب شخصيات طرابلس.

وهداني الله إلى حيلة في غاية البساطة تبعد عنا أغلب الشبهات.. لقد كنت منذ أيام دراستي الهندسية في القاهرة على صلة وصداقة مع عبد الحميد بيّ درنة الذي كان يتلقى العلم في الأزهر الشريف، وعندما كوّن الأمير إدريس الجيش السنوسي سنة ١٩٤٠ تطوع بيّ درنة في ذلك الجيش وأبلى بلاء حسنا وأصبح من كبار ضباطه، وبعد التحرير انضم بيّ درنة إلى قوة الشرطة في ولاية طرابلس الغرب ووصل سنة ١٩٥٤ إلى رتبة عقيد، وكنت أطمئن لوطنية عبد الحميد بيّ درنة ونزاهته وتفانيه في خدمة الوطن، فاستدعيته إلى مسكني بطرابلس وفاتحته برغبتي مساعدة الثوار الجزائريين بتسريب السلاح الآتي من مصر إلى الحدود الغربية وتخزينه في أماكن مأمونة إلى أن نسلمه لمندوب الثورة الجزائرية، وقلت لعبد الحميد أن هذا عمل عربي وطني خطير اخترته هو بالذات للقيام به مع مجموعة من الضباط الليبيين الذين يختارهم هو ولا يتعدى عددهم العشر ضباط.. وسأعمل من جهتي لإصدار أمر «للبريجادير جايلز» مدير شرطة طرابلس بجعل مجموعة الضباط التي يرأسها عبد الحميد بيّ درنة ويختارهم مسؤولين أمامي مباشرة ولا دخل له هو (جايلز) بها.. وافقني بيّ درنة بدون تردد، ووعدني أن يقدم لي في الغد كشفا بأسماء الضباط الذين سيختارهم ويفاتحهم في المهمة الخطيرة ويحصل على موافقتهم، وهذا ما حدث في اليوم التالي، بل أن جميع الضباط الذين اختارهم بيّ درنة وافقوا على الفور بالاشتراك في مهمة تهريب السلاح.

بعد هذا استدعيت والي طرابلس ولو أنني لم افصح له بتفاصيل كل شيء إلا أنني استأذنته في أنني سأستعمل عددا من ضباط شرطة طرابلس الغرب في مهمة خطيرة ودقيقة لمدة قد تصل إلى السنة، وأشهد أن الوالي لم يتردد في الموافقة بل عرض علي تقديم أي عون آخر قد احتاج اليه..

بعد هذا التحضير والتمهيد كان علي تمثيل دور كوميدي درامي مع البريجادير جايلز مدير عام شرطة طرابلس الغرب، ولكن لنلقي بعض الضوء على شخصية جايلز هذا...

لقد كان البريجادير جايلز أحد كبار الضباط الإنجليز الذين عملوا في فلسطين

أثناء الإنتداب في مصر في سنوات الاستقلال الأولى ومنح لقب «البكوية» من الملك فاروق على خدماته «الجليلة» في الشرطة المصرية ثم عينته الإدارة العسكرية البريطانية مع مجموعة من الضباط الإنجليز المخضرمين في قيادة شرطة ولاية طرابلس الغرب.

وعندما توليت الوزارة كنت أفكر في تلييب رئاسة الشرطة في طرابلس، إسوة بما قمت به في ولاية برقة، وتسليم أغلب المراكز الحساسة للضباط الليبيين فقد كان عدد كبير منهم قد تدرب تدريبا طيبا وأصبح مستعدا لتولي المراكز القيادية في شرطة ولاية طرابلس، وكنت على صلة وطيدة مع البريجادير وأعرف فيه رسوخا في مبادىء الاستعمار وكراهية شديدة لكل ما هو مصري، وكانت علاقتي به علاقة «نفاقية» من الدرجة الأولى. كانت تقارير بريجادير جايلز السرية عن التغلغل المصري تصلني شهريا وأقرأ فيها خيال البريجادير الخصب.. على أي حال استدعيت البريجادير إلى مكتبي وأحطت المقابلة بكثير من الشكليات والتحذير بالمحافظة على سرية المقابلة وتفاصيل ما يدور بيننا فيها ثم عاجلته بقولي أنني أتتبع مؤامرة مصرية خطيرة طويلة الأمد متشعبة السبل فابتسم البريجادير وقال «أنا رهن إشارتكم لتحطيم تلك المؤامرة»، قلت بل بالعكس لا أريد أن تتولى أنت شيئا بخصوص هذه المؤامرة المصرية لسبب واضح فعندما نقبض على أعضائها وينكشف أمرها ستدّعى وسائل الدعاية المصرية أنها مؤامرة دبرها البريجادير جايلز بك!

وهنا ابتسم البريجادير وقال فهمت الآن، قلت لازلت لم تحط بتفاصيل الموضوع علما وقدمت له كشف الضباط الذين اختارهم العقيد عبد الحميد بيّ درنة، وقلت له العقيد عبد الحميد بيّ درنة وهؤلاء الضباط الواردة اسماؤهم في هذا الكشف هم مسؤولون أمامي مباشرة من هذه اللحظة.. وقد تفاهمت مع سعادة الوالي على ذلك وها أنت قد أعلمت بهذا الأمر وارجو أن تحافظ على السرية المطلقة إلى أن نتمكن من تتبع ومراقبة عناصر المؤامرة المصرية ونقوم بالقبض عليهم وقد يستدعي هذا العمل وقتا طويلا، على أي حال هؤلاء الضباط الذين وردت اسماؤهم في الكشف يعملون معي مباشرة ولا دخل لأحد بهم، وقف البريجادير وأدى التحية العسكرية وخرج ووجهه يطفح سرورا.

ورجعت إلى طبرق وشرحت للملك الحيلة التي أتبعتها وأنني أصبحت الآن مطمئنا على مرور السلاح الجزائري عبر ولاية طرابلس، قال الملك أن محمود بوقويطين (مدير عام قوة دفاع برقة) حضر لمقابلته ووافق على إجراءات الرقابة التي

ستصاحب قوافل السلاح عبر ولاية برقة (وفهمت من بوصيري الشلحي أن موافقة بوقويطين كانت بعد جلسة عاصفة فرض فيها البوصيري إرادته على بوقويطين فرضا فقد كان بوقويطين يخشى أن يكون وراء الموضوع مؤامرة مصرية يستعمل فيها ذلك السلاح لزعزعة أمن البلاد واستقرارها). وحمدت الله الذي وفقني إلى هذه الخطة التي تسهل مرور السلاح العربي للثوار الجزائريين بوسائل بعيدة عن أي شبهة أو ظن قد يخامر فرنسا وجواسيسها في فزان بنوع خاص وأجزاء ليبيا الأخرى على وجه العموم، فالسلاح والعتاد سيكون إما محمولا في سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة (في برقة) أو يتولى نقله وتهريبه ضباط شرطة ولاية طرابلس الغرب بأنفسهم، والقائد العام الإنجليزي لشرطة طرابلس يحلم بمؤامرة مصرية خطيرة يقوم ضباطه بتعقبها، وهم في الواقع يقومون بتهريب السلاح العربي لثوار الجزائر. (أخبرت الرئيس عبد الناصر بقصة هذه الحيلة عندما اجتمعت به في القاهره وكانت موضوع تندر كثير).

الطلقات الاولى في حرب التحرير الجزائرية

أقول حمدت الله الذي وفقني إلى ذلك، وأبرقت للرئيس عبد الناصر بأننا في ليبيا على استعداد للقيام بواجبنا العربي... ووصلت الشحنة الأولى من السلاح والعتاد والأجهزة الميدانية في أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى ميناء طرابلس الغرب على ظهر اليخت المصري «فخر البحار» (وهو أحد يخوت الملك السابق فاروق)، ووصل في نفس الوقت إلى طرابلس عضو مجلس قيادة الثورة قائد الجناح حسن إبراهيم تلبية لدعوة مني لحضور افتتاح البرلمان.. وأوعزنا للجرائد أن تقول أن السيد حسن ابراهيم وصل على ظهر «فخر البحار».

ثم غادر «فخر البحار» ميناء طرابلس متجها إلى خليج منزوي غرب مدينة طرابلس وأفرغ الضباط الليبيون حمولة اليخت على أكتافهم ونقلوها إلى مخازن مضمونة إلى أن حضر الأخ أحمد بن بلاّ ومساعدوه واستلموا سلاحهم وعتادهم وهربوه إلى داخل الجزائر.. وهذه هي قصة الطلقات الأولى في حرب التحرير الجزائرية.

ثم توالت الشحنات تصل برّاً يستلمها رجال قوة دفاع برقة من السلوم وينسقون مع ضباط «خلية العقيد عبد الحميد بيّ درنة» الذين يتسلمون الشحنات الحدود البرقاوية الطرابلسيةويوصلونها إلى مخازن مأمونة أعدوها لذلك ثم

يتولى رجال الاخ أحمد بن بلاّ تسريب ذلك السلاح تدريجيا إلى الجزائر، واستمر هذا الحال في سرّية وكفاءة تامتين لمدة سنة تقريبا.. وكان الأخ أحمد بن بلاّ يتردد على طرابلس للأشراف والتنسيق ولكنه كان يرفض أية حراسة نعرضها عليه فقد كان يصر على السرية التامة في تنقلاته متخفيا تحت أسماء مستعارة ومستعملا فنادق الدرجة الثالثة المتواضعة ولم يكن يعلم بوجوده في طرابلس إلا نفر قليل هم رجال خلية العقيد بيّ درنة وبعض رجال المخابرات الليبية وأنا شخصيا... وكان يتنقل في سيارة قديمة متواضعة (بل رفض هدية سيارة فخمة قدمها له ثري ليبي!)

وأذكر هنا قصة طريفة حدثت في منتصف سنة ١٩٥٥. فقد كنا في أوائل الصيف وأذكر كان يوم خميس وكنت على موعد مع الأخ أحمد بن بلاّ وبعض مساعديه، دعوتهم للغذاء ثم التباحث بعد ذلك في أمور السلاح والعتاد والثورة.. وأثناء النهار اتصلت بي وزارة الخارجية الليبية تقول أن السفير الفرنسي يلح في طلبه مقابلتي حاملا رسالة من إدجار فور رئيس الحكومة الفرنسية، وبدون تفكير قلت ليحضر السفير الساعة الخامسة إلى المنزل (منزل رئيس الحكومة) ناسيا موعدي السابق مع بن بلاّ وجماعته... ورجعت إلى مسكني عند الثالثة وتناولت الغداء مع الأخ أحمد وجماعته والعقيد بيّ درنة ومساعديه ثم بدأنا مناقشة طويلة لاختيار أحسن المواقع التي تخزن فيها شحنات السلاح القادمة، وأثناء أنهماكنا في هذه المناقشة الدقيقة دخل كبير المباشرين، (وبرغم أوامري بعدم دخول أحد علينا في ذلك الاجتماع)، واستأذن وأسرّ في أذني أن السفير الفرنسي وصل وأدخله في الصالون المجاور!! وارتبكت ثم قلت للأخ أحمد بن بلاّ أستأذنكم لبضع دقائق فقد حان موعد كنت نسيته مع السفير الفرنسي! وأضفت لعله لم يسمع مناقشاتنا..! وذهبت لاستقبال «مسيو دى مارساى» الذي كان يحمل لي رسالة عاجلة من رئيس وزراء فرنسا يرجو المساعدة في القبض على طريد العدالة الفرنسية المدعو «بن بلاّ» وتمكنت بصعوبة كبيرة من السيطرة على عضلات وجهي وكتم ضحكة ساخرة.. وقلت للسفير أرجو أن تحضروا لنا صورا للمجرم «بن بلاّ» صور مواجهة وصور جانبية ووصف دقيق للرجل وتقدموا هذه المعلومات للبريجادير جايلز بك في طرابلس وللفريق بوقويطين في برقة وسأصدر تعليماتي لهما بمساعدتكم بكافة الوسائل، وودعت السفير ثم استأنفت الاجتماع فسألني الأخ أحمد عن سبب زيارة السفير قلت أراد المساعدة في القبض عليك! قال وماذا قلت له؟ قلت وعدته

بالمساعدة بعد ما يقدم لي تفاصيل كافية تمكن رجال الشرطة من القبض عليك، وضحكنا كثيرا.. ولازلت إلى اليوم كلما التقيت بالأخ أحمد بن بلاّ يذكرني بتلك الحادثة الطريفة.

إطلاق الرصاص على بن بلاّ في طرابلس

ولكن رجال المخابرات الفرنسية سرعان ما بدأت تصلهم شائعات وأخبار عن وجود بن بلاّ في طرابلس وسرعان ما تتبعوا خطواته وعرفوا أين يقطن، وكُلّف أحد رجال المخابرات الفرنسية باغتيال الأخ أحمد بن بلاّ، وبالفعل داهم الفرنسي غرفة بن بلاّ في فندق «اكسيلسيور» بطرابلس واطلق الرصاص عليه، إلا أن بن بلاّ سارع لمسدسه واطلق الرصاص على الفرنسي الذي فرّ في اتجاه الحدود التونسية، ولاحقته الشرطة الطرابلسية إلى أن اصابته في عدة مواقع في كتفه وصدره وقبضوا عليه بالقرب من الحدود ولكنه قضى نحبه قبل أن يصل إلى المستشفى. كان هذا في أواخر سنة ١٩٥٥، ومن يومها كشف الستار عن نشاط الثورة الجزائرية في ليبيا وبدأت أخبارها تتسرب إلى الصحافة الفرنسية والعالمية ولكن بعد أن كانت الثورة الجزائرية قد قطعت شوطا كبيرا في إقامة ودعم المقاومة العسكرية الفعلية للوجود الفرنسي في الجزائر.

وبعد هذا الحادث أنهيت خدمات «البريجادير جايلز بك» بعد التفاهم مع والي طرابلس جمال باشا آغا، وعينت العقيد سالم بن لامين قائداً لشرطة طرابلس وتبع هذا تصفية عدد كبير من الضباط الإنجليز وزعانفهم، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقة يعرفها الخاص والعام، ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء بأنها تقف موقفا محايداً تماماً، فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا أنها لا تساعد على أعمال العنف! ولذلك فهي تدعو فرنسا وثوار الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي! طبعا كان كل هذا ستار دبلوماسي لأن مساعدات ليبيا للجزائر زادت نوعا ومقدارا بل سمح للمؤسسات الشعبية في أنحاء الوطن بتكوين جمعيات شعبية لنصرة الثورة الجزائرية وجمع التبرعات وإرسال برقيات التأييد للثورة الجزائرية، وبرقيات الشجب للحكومة الفرنسية، وكنا في الحكومة الليبية ندّعي أن لا دخل لنا بالأعمال الشعبية العفوية وأن خير سبيل أمام فرنسا هو الاستجابة لنصائحنا باتباع

الطرق السلمية مع الثورة الجزائرية وإيقاف القمع والقتل والتشريد التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر.

إختطاف قادة الثورة الجزائرية وتدهور العلاقة مع فرنسا

واستمر الحال على هذا المنوال، أي دعم حكومي وشعبي ليبي قوي للثورة الجزائرية وتزويدها بالسلاح والعتاد بالطريقة السرية التي ورد ذكرها (ولو أن ستار السرية بدأ يتلاشى تدريجيا)، وموقف ذكي من الحكومة الليبية تدعو علنا لنبذ العنف واللجوء إلى التفاوض بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة الفرنسية، وتؤيد الثورة الجزائرية تأييدا مطلقا ولكن بسرية تامة، وما ذلك إلا حرصا من الحكومة الليبية على ألا تعطي فرنسا ذريعة تتراجع بها عن تعهدها بالجلاء عن الجنوب الليبي في مدة أقصاها آخر نوفمبر ١٩٥٦.

وجاءني الأخ أحمد بن بلاّ في أوائل أكتوبر ١٩٥٦ لمقابلتي في سكني بطرابلس في صباح باكر، وبعد أن استعرضت معه المواضيع التي أراد مناقشتها معي قال أنه سيسافر إلى الرباط ثم منها إلى تونس بمعية الملك محمد الخامس ملك المغرب لاجتماع هام مع كل من محمد الخامس وبورقيبة، وبعفوية تامة قلت للاخ أحمد، ولماذا المخاطرة؟ إذا كانت وجهتك هي مدينة تونس فإن رجالنا على استعداد لمرافقتك إلى العاصمة التونسية في أمن تام، رد بن بلاّ «أن غاية الملك محمد الخامس هو أن نصل، رفاقي وأنا، إلى تونس في معيته» لم يقنعني رده وظننت أن هناك أسبابا أخرى رغب أن يكتمها عني.

وبعد ذلك بأيام (وكنت في القصر الملكي بطبرق) أيقظني من أيقظني ليبلغني اعتراض الطيران الفرنسي للطائرة التي كانت تقل بن بلاّ ورفاقه وهم في طريقهم من الرباط إلى تونس، وإرغامها على الهبوط في مطار الجزائر واعتقالهم هناك.

ويصعب عليّ وصف شعور الألم والإحباط الذي أصبنا به، الملك إدريس وكبار رجال القصر وأنا، كما يصعب علي وصف ما دار بيني وبين سفير فرنسا (في اليوم التالي) في اجتماع صاخب اتهمت فيه حكومته بالقرصنة وانتهاك الحرمات وارتكاب الجرائم.. وقلت له كلاما كثيرا هو أبعد ما يكون عن لغة الدبلوماسية الهادئة،

وطبيعي أن تدهورت العلاقات مع فرنسا، كما تأكد للحكومة الفرنسية أن ليبيا تقف وراء الثورة الجزائرية مؤيدة لها قولا وفعلا، ولا شك أن الدور السري الخطير الذي كنا نقوم به في مساندة الثورة الجزائرية ومدها بالسلاح والعتاد بالإضافة إلى التأييد السياسي والمعنوي، كل ذلك قد انكشف للسلطات الفرنسية مما أثار حفيظة نواب اليمين في البرلمان الفرنسي ووصلت حملتهم، على دور ليبيا في نصرة الثورة الجزائرية، حد الهستيريا، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تحاول التملص من تعهداتها بالجلاء عن الجنوب الليبي في فترة أقصاها آخر نوفمبر سنة ١٩٥٦. فأرسلت الحكومة الفرنسية السفير «بالائي» (المشهور بآرائه الاستعمارية اليمينية المتطرفة) وأبلغني أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تنفذ جلاء قواتها عن فزان بعد ما تبين لها مواقف الحكومة الليبية المعادية لفرنسا. وكان ردي أننا سنرفع الأمر إلى مجلس الأمن، وبالفعل اتخذنا الخطوات الأولى في هذا الطريق، وفي نفس الوقت استنجدت بالرئيس أيزنهاور لكي يتدخل كما وعدني، وينصح حلفاءه الفرنسيين باحترام ميثاقهم معنا، وقد شرحت ذلك بالتفصيل في الباب السابق.

نحو المغرب العربي الكبير

وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأوائل يناير سنة ١٩٥٧ جرت بيننا وبين تونس مفاوضات تُوِّجت بالتوقيع على معاهدة الإخاء وحسن الجوار وقعتها مع الرئيس بورقيبة يوم ٤ يناير ١٩٥٧ على ما أذكر، ولكن معاهدة الإخاء هذه لم تكن إلا الحجر الأول في بناء عظيم كنا نسعى لإقامته، أعني به بناء المغرب العربي الكبير. فقد كنت اتفقت مع الرئيس بورقيبة على الخطوات الآتية:

أ - التفاوض ثم التوقيع على معاهدة إخاء وتعاون بين ليبيا والمغرب، وفي هذا المجال سعينا، بورقيبة وأنا، في إزالة سوء تفاهم بين الملك إدريس والملك محمد الخامس، ذلك أن الملك ادريس كان قد أبرق للملك محمد الخامس مهنئا بعودته إلى عرشه بعد رجوعه من منفاه في «مدغشقر» وكان ذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ إلا أن الملك محمد الخامس لم يرد على تلك البرقية بحجة أنها لم تصله، والواقع أنه تعمد إهمال الرد، فقد كانت هناك حفيظة في نفس محمد الخامس لأن الملك إدريس عند مروره بالمغرب عائدا من رحلة علاج في أوروبا سنة ١٩٥٣ اجتمع مع السلطان بن عرفة الذي كان الفرنسيون قد نصّبوه مكان محمد

الخامس بعد نفي الأخير إلى جزيرة «مدغشقر»، غير أن الحقيقة كما فهمتها من الملك إدريس هي أن بن عرفة أقحم نفسه على مكان إقامة الملك إدريس في «فاس» فلم يكن في استطاعته رفض مقابلته ولو أنه لم يتطرق في حديثه مع بن عرفة لأي موضوع سياسي بل حصر الحديث في مواضيع دينية بحتة.

ب - عقد معاهدة إخاء وتعاون بين تونس والمغرب.

ج - مطالبة وتشجيع جبهة تحرير الجزائر لإعلان تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة في المنفى وعقد معاهدات إخاء بين تلك الحكومة المؤقتة وليبيا وتونس والمغرب.

د - بمجرد أن تستقل الجزائر وتصبح حكومتها المؤقتة مسيطرة على التراب الجزائري يشرع على الفور في إقامة مؤسسات المغرب العربي الكبير.

ويبدو أن الرئيس بورقيبة استمزج الحكومة الفرنسية على مشروع المغرب العربي الكبير وكان ردها عنيفا فوريا، فأوفدت إلى تونس نائب وزير الخارجية الفرنسي الذي هدد بورقيبة وحذره من عواقب السير في ذلك المشروع، فما كان من بورقيبة إلا أن تراجع بسرعة وبَدّل موقفه وأصر على ألا يتجاوز عملنا المرحلة الأولى فقط وهي معاهدة الإخاء وحسن الجوار بين ليبيا وتونس.

صفقة سلاح تركيّة للثورة الجزائرية

في آخر شهر يناير أو أوائل فبراير سنة ١٩٥٧ لا أذكر بالتحديد، قام رئيس وزراء تركيا «عدنان مندريس» بزيارة رسمية لليبيا وكان محل حفاوة بالغة في طرابلس وبنغازي والجبل الأخضر ثم زار الملك في طبرق، وفي طريق العودة استضفته في بلدتي ودائرتي الانتخابية «درنة» ومساء ذلك اليوم خلوت به بعد أن رجوت من مرافقينا أن يتركونا لنمضي سهرة ثنائية على انفراد، وبدأت حديثي معه بذكر لمحة تاريخية عن دور الأتراك العظيم في نشر الاسلام وزعامتهم للأمة الإسلامية عبر قرون عديدة من التاريخ الإسلامي المجيد، وشددت على روابط الدين التي تربط الأتراك ببقية الأمة الإسلامية، وعلى أن لتركيا دورها الإسلامي العظيم بالرغم من دعاوي العلمانية، ثم عرجت بحديثي على شمال أفريقيا وشرحت لمندريس مدى الظلم والقتل والتشريد الذي يعاني منه شعب الجزائر المجاهد ومحاولات فرنسا قمع ثورته الإسلامية وتنصيره وفرنسته، ثم دخلت في صلب الموضوع وقلت لعدنان بك «أنني آمل أملا قويا أن تمد تركيا الشقيقة المسلمة الكبرى يد المساعدة لشعب

الجزائر المجاهد في محنته الراهنة». قال مندريس أنه كمسلم يعطف بكل جوارحه على الشعوب الإسلامية جميعا وبنوع خاص على شعوب الشمال الافريقي وهو على إدراك تام بما يعانيه الشعب الجزائري في حربه الاستقلالية، ثم قال ولقد بذلت تركيا الكثير من المساعي السرية الحميدة لدى حكومة باريس موصية وناصحة بأن مشكلة الجزائر لا تحل بالقوة والقمع بل بحلول سياسية وتفاوض مع ممثلي سكان الجزائر وأضاف أنه على استعداد لمضاعفة هذه المساعي بل وتوسيعها بحيث تشمل ضغطا وديا لدى دول حلف الأطلنطي الأخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا.

شكرته وشجعته على مواصلة تلك المساعي الدبلوماسية الطيبة ولكنني قلت لمندريس «أن مساعدة شعب الجزائر تتطلب أكثر كثيرا من المساعي الحميدة فهي تتطلب عونا ماديا، أعني مالا وسلاحا، ونظر اليّ عدنان بك وبدا على وجهه شيء من الإضطراب واختفت الابتسامة التي لا تفارق وجهه إلا قليلاً، وفكرمليا ثم قال «ياأخي العزيز أنت تعرف أن تركيا عضو هام في حلف «الاطلسي» فكيف ترى أن تقدم لثوار الجزائر سلاحا من سلاح حلف «الاطلسي» لكي يحاربوا به عضواً هاماً آخر من ذات الحلف أعني فرنسا؟ قلت «أنا أعرف أن تركيا من أقوى الدول الإسلامية وهي التي كانت تتولى القيادة والريادة للأمة الإسلامية لقرون عديدة، فكيف ترى أنت ياأخي العزيز ألا تمد تركيا العون المادي للجزائريين المسلمين الذين تقتلهم قوات فرنسا وتشردهم أو تعذبهم أنكل التعذيب؟ ومالهم من ذنب إلا أنهم يسعون لنيل حريتهم واستقلالهم؟

كرر مندريس مخاوفه الشديدة من عواقب اكتشاف أية شبهة بأن تركيا تمد الثورة الجزائرية بأي عون مادي... وكرر عدة مرات بأن هذا سيسبب طرد تركيا من حلف «الاطلسي» وهو الركيزة الرئيسية التي يرتكز عليها دفاع تركيا في مواجهة الخطر الروسي العظيم، وكنت أشعر بأن مخاوف مندريس هي في الواقع مخاوف حقيقية فهدأت من روعه وقلت أن الثورة الجزائرية في أشد الحاجة إلى أنواع كثيرة من الأسلحة الحديثة وهذه الأسلحة متوفرة لديكم، فإذا أعطيتكم كشفا مفصلا بهذه الأسلحة وأهديتموها أنتم إلى شقيقتكم ليبيا فليس في هذا ما يثير أي شك أو ريب لدى فرنسا، وسنقوم نحن بتسريب ذلك السلاح إلى الإخوان الجزائريين تدريجيا وأعدكم بألا يعلم هذا السر إلا القيادة الجزائرية العليا بل عدد قليل جدا من أفراد تلك القيادة العليا.

وبدأ مندريس يتأرجح في آرائه: أولا قال «أنه من السهل على فرنسا أن تربط بين ما تهديه تركيا لليبيا وما يصل إلى الجزائريين بمراجعة العدد والنوع»، قلت «نستطيع أن نقطع الصلة بين هديتكم لنا وما نسربه للثورة الجزائرية بأن نحتفظ ببعض تلك المعدات لاستعمال الجيش الليبي، وكذلك بأن يكون تسريب السلاح للجزائر بحذر شديد، ثم قلت لمندريس «لقد قمتُ مع نفر قليل من الاعوان بالمهمة السرية في تهريب كميات كبرى من الأسلحة للجزائر، وعلى مدى سنتين لم تكتشف فرنسا شيئا، وفي السنة الثالثة بدأت الشكوك والظنون حول دور الحكومة الليبية في تهريب السلاح ولم يستطيعوا إلى هذه الساعة أن يحصلوا على دليل واحد يدين الحكومة الليبية! لذلك اطمئن ياأخي عدنان أنك إذا وافقت على ما أقترحه فإن سرك لن ينكشف أبدا بعون الله، ولو انكشف الأمر فيمكنكم أن تقولوا أنكم قدمتم هدية لجيش ليبيا الشقيقة مبررين ذلك بالعلاقة التاريخية بين شعبينا، وتقولوا «أما إذا تسرب بعض ذلك السلاح خارج ليبيا فلستم أنتم (أي الاتراك) المسؤولين عن ذلك التسرب» ثم استطردت في استعراض ماضي تركيا الإسلامي وتاريخها في الذود عن الإسلام وإعلاء كلمته ومزجت السياسة بالعاطفة الدينية، إلى أن قال مندريس لقد اقتنعت الآن وسنقدم لكم هدية السلاح أنتم، وأرجو الله أن يوفقكم في إيصالها لاؤلئك الذين يحتاجونها في الدفاع عن دينهم، أما نحن في تركيا فإننا نقدم الهدية لجيش ليبيا الشقيقة فقط، وشدد على المحافظة على السرية المطلقة ولا أعتقد أن هذا السر أذيع قبل اليوم، وبعد أسابيع قليلة وصلت هدية السلاح التركي واستلمها الجيش الليبي في احتفال عسكري ثم بدأ تسريبها تدريجيا إلى ثوار الجزائر.

سفيرا في باريس من اجل ثورة الجزائر

بعد استقالتي من رئاسة الحكومة في آخر مايو سنة ١٩٥٧ أصر الملك واشترط لقبول استقالتي أن أعيّن مستشارا خاصا له بمرتب رئيس وزراء، ويعلم الله أنني لم أكن لأقبل أي منصب لولا أنني أفهمت أن قبولي منصب المستشار هو شرط قبول استقالتي! وسيأتي الحديث عن ذلك فيما بعد.

على أية حال بقيت حوالي ستة أشهر في منصب المستشار الخاص للملك أتناول مرتبا عاليا ولا أقوم بشيء إطلاقا وهو وضع غريب بل مهين، ذهبت لمقابلة الملك

وقلت له أنني أشكره على المنصب الذي أنشأه لي خصيصا ولكنني لا أطيق أن أتناول مرتبا بدون أن أقوم بأي عمل، ولذلك فإنني التمس منه أن يقبل استقالتي ويتركني حرا لأزاول مهنتي الأصلية مهنة الهندسة مؤكدا له عزوفي عن ممارسة أي نشاط سياسي.

ولكن الملك أصر على بقائي في خدمة الدولة وشرح أنه سيحتاج إليّ قريبا ولذلك لا يود أن أقطع صلتي بالدولة ثم عرض عليّ أن يرسلني لباريس سفيرا لليبيا، مضيفا أن علاقاتي الممتازة مع رجال الثورة الجزائرية وشعوره بأن الحكومة الفرنسية قد تكون وصلت لقناعة بأن قضية الجزائر لا تُحل عسكريا وأنما بالمفاوضة مع سكان الجزائر. هذان العنصران سيجعلاني في وضع ممتاز للتحدث مع كبار رجال الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزائر، وعندما لفتّ نظر الملك إلى أن الحكومة الفرنسية أصبحت على علم تام بالدور الخطير الذي قمت به في مساعدة الثورة الجزائرية وتهريب السلاح والعتاد لها، وأن الثقة منعدمة بينهم وبيني، رد الملك بأن هذا هو خير مؤهل يجعل الحكومة الفرنسية تستعمل مساعيّ كقناة للوساطة مع الثورة الجزائرية لتأكدها من أن زعماء الجزائر سيتقبلون نصحي قبولا حسنا ويثقون بما أنقل لهم من اقتراحات، وأضاف الملك: «عليك أن تكمل رسالتك نحو الثورة الجزائرية».

ولم يكن لي أن أقاوم إغراء الجملة الأخيرة،خاصة وأن القادة الجزائريين عبّروا أكثر من مرة عن شعورهم بالأسف والمرارة لتركي الوزارة خشية أن يكون لذلك تأثير على موقف الحكومة الليبية في مساندة ثورة الجزائر، وكنت قد تلقيت بعد استقالتي بأيام رسالة مؤرخة ١٩٥٧/٦/١٢ من جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري يقول فيها:

صاحب الدولة سيدي الرئيس بن حليم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد أنه ليؤسفنا كثيرا استقالتكم من رئاسة الحكومة في وقت تلح فيه الضرورة لأن يتولى الحكم رئيس وطني قوي يؤازره الشعب، ويسانده الملك.

والعالم لم ينس بعد مواقفكم المشهورة من القضايا العربية فلقدوقفتم دائما إلى جانب الشقيقات من الدول، والمكافحين من الشعوب، الجزائر، فلسطين، القنال، ولم تنسوا أبدا في أن يكون للجزائر في أعمالكم نصيب، وفي اجتماعاتكم ومحادثاتكم مع المسؤولين من الدول حظ، في اتفاقكم مع الرئيس بورقيبة، في محادثاتكم مع المسؤولين في الدول العربية، أنا نشكركم على هذا العمل المجيد الذي لا يوفيه شكر. وجدير على من يخلفكم أن يترسم

خطاكم فتلك هي السياسة المثلى والطريق الأقوم لخدمة السلام العالمي والقضايا العربية والنهوض بالشعب الليبي إلى مصاف الدول الحرة المتقدمة.

وقد كنا نظن أن جلالة الملك حفظه الله سيراعي الظروف ويرفض استقالتكم ولكنه بالعكس سارع وقبلها ليختار دولتكم مستشاراً، إنها فرصة لم يضيعها الملك الحازم، فلن يجد طريقا أرشد ولا رأيا أسد من الذي ترتضونه رأيا وطريقا. والله ما ندري هل نهنئكم أم نهني أنفسنا بهذا المنصب الجديد فما انتقلتم في الحقيقة إلا إلى مكان أعلى تشرفون منه على قضايا أهم ومشاكل أعظم.

وفقكم الله إلى خدمة ليبيا والعروبة والإسلام

وتقبلوا سيدي أزكى أمانينا.

رئيس المحطة والمسؤول عنها.

(الملحق رقم ٥١)

ولم يكن لنا سفارة في باريس فكانت مهمتي تبدأ بإنشاء سفارة جديدة وما يتبع ذلك من إجراءات ومصاعب، واخترت من موظفي الخارجية للعمل معي محمد عبدالكريم عزوز كسكرتير أول وعبدالله إسماعيل بن لامين كسكرتير ثاني وقنصل، وفرج فارس ككاتب طباع. وما أن وصلت إلى باريس مع معاونيّ إلا وحدث الانقلاب الشهير الذي أعاد الجنرال ديجول إلى الحكم رئيسا للوزراء.

بعد تقديم أوراق اعتمادي لرئيس الجمهورية الرئيس «كوتي» وخلافا للتقاليد فقد اجتمعت به في طرف من القاعة ودار بيننا حديث حول قضية الجزائر، وأدهشني الرئيس «كوتي» بقوله «أنني لا أميل كثيرا للجنرال ديجول والود بيننا مفقود، ولكنني اضطررت إلى دعوته لاستلام مقاليد الحكم لأنني أعتقد أنه الرجل الوحيد الذي يمكنه استئصال مشكلة الجزائر الدامية من جسم فرنسا»، ثم أضاف مجاملا لي «أنه يشكر الملك إدريس لأنه أرسل رجل دولة كأول سفير له في فرنسا وأنه يفهم ماذا يعني هذاالعمل من لفتة طيبة نحو فرنسا، وتمنى لي التوفيق في تعاملي مع الجنرال».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال ديجول جاء للحكم بعد ثورة العسكريين الفرنسيين في الجزائر ومناداتهم به كمنقذ فرنسا الوحيد، فتولى الحكم كرئيس للوزراء وبرغم معارضة اليسار الشديدة للطريقة التي جاء بها إلا أن الجنرال ديجول حصل على أغلبية الأصوات في مجلس النواب وأعطي صلاحيات استثنائية ثم عُدّل الدستور وأنشأ الجمهورية الخامسة وتولى رئاسة الجمهورية أوائل سنة ١٩٥٩.

ومن توفيق الله وحسن حظي فقد كنت على صداقة قوية بثلاثة من أقرب المقربين للجنرال ديجول ولقد لعبوا ثلاثتهم دورا ممتازا في إنجاح مهمتي مع الجنرال وترطيب الأجواء معه، فقد انتابت علاقتي بالجنرال كثيراً من اللحظات الحرجة والمواقف الدقيقة!

أول الثلاثة هو «موريس كوف دي مورفيل» أول وزير خارجية في وزارة ديجول الأولى سنة ١٩٥٨، ومعرفتي بمسيو دي مورفيل لها قصة طريفة ذلك أنني في صيف سنة ١٩٥١ (وكنت وزيرا للأشغال والمواصلات في حكومة برقة) وفي طريقي برا إلى الإسكندرية ولدى اجتيازي الحدود المصرية بمركز السلوم، وفي مكتب مأمور الحدود المصري وجدت مع المأمور أجنبيا يحاول أن يتفاهم معه بدون جدوى لأنه لا يجيد العربية ولا الإنجليزية، وشعرت بأن الرجل ذو حيثية فقد كانت على سيارته الرابضة أمام مركز الحدود علامة «هيئة سياسية» فحادثته بالفرنسية وتبين أنه سفير فرنسا في القاهرة وفي طريقه إلى تونس في رحلة سياحية، فشرحت وضعه لمأمور الحدود المصري الذي قام بالمجاملات العادية نحو السفير، وقد كان يرافقني العقيد غيث قدورة قائد مركز حدود «امساعد» الليبي، وبعد أن ساعدت السفير في إنهاء إجراءاته المصرية طلبت من العقيد غيث أن يصحبه وأن يستضيفه تلك الليلة ثم يوصي به متصرفي المناطق التي يمر بها حتى يستضيفوه ويقدموا له ما قد يحتاج من مساعدة.

وبعد شهر تقريبا وصلتني رسالة من السفير دي مورفيل تعبر عن شكره وتقديره لمساعدتي له، ونسيت هذا اللقاء نسيانا تاما، إلى أن وصلت إلى باريس سفيرا وكم كان سروري عندما أذيع، بعد وصولي لباريس بأيام نبأ تعيين موريس كوف دي مورفيل وزيرا للخارجية الفرنسية (وقد كان قبل ذلك سفيرا لفرنسا في ألمانيا الاتحادية). وعندما زرت وزير الخارجية لتقديم نسخة من أوراق اعتمادي سفيرا لليبيا في باريس رحب بي الوزير بحرارة واستبقاني مدة طويلة، خلافا للتقاليد، وذكرني بلقائنا في السلوم، وأكد لي رغبته في إنجاح مهمتي واستعداده لتقديم اية مساعدة، وطبعا لم أترك الفرصة تفلت مني فقد صارحته بالغرض الرئيسي من تعييني في باريس ألا وهو البحث مع الحكومة الفرنسية عن سبل سلمية لإعطاء شعب الجزائر حق تقرير مصيره، وتشجيع الحكومة الفرنسية على انتهاج سياسة التفاهم والتفاوض مع جبهة تحرير الجزائر والاقلاع عن سياسة القمع والعنف

والتشريد، وأكدت لوزير الخارجية استعداد ليبيا ملكا وحكومة وشعبا على بذل كل الجهود لجعل جبهة التحرير تنهج نهجا وطنيا معتدلا وأضفت أن رجوع الجنرال ديجول إلى قيادة فرنسا يعد فرصة ذهبية لفرنسا والجزائر فهو الفرنسي الوحيد الذي له بُعد النظر والشجاعة والماضي المجيد بما يجعله مستعدا لاتخاذ خطوات شجاعة جريئة.

رد الوزير، وكان من الفرنسيين المتحررين، أنه سعيد بأن تقوم ليبيا بهذه المساعي، ولكنه حذرني من التسرع أو إظهار الضغط في حديثي مع الجنرال ديجول ونصحني باتباع أسلوب الصديق الذي ينصح بإخلاص وأكد على ضرورة إبداء حسن نوايانا في تلك المساعي ومحاولة كسب ثقة الجنرال بالتروي والحكمة والأسلوب اللين.. ووعدني بترتيب أول مقابلة لي مع الجنرال ديجول، وهذا ما تم إذ قابلت الجنرال بعد اسبوع واحد من تقديم أوراق اعتمادي لرئيس الجمهورية.

واستمرت العلاقة ودية ووطيدة بين مسيو دي مورفيل وبيني طوال مدة سفارتي وكان دائما الناصح المخلص والصديق الوفي، وكم من مرة تدخل عند الجنرال ديجول لترطيب الجو وإزالة العقبات.

أما الصديق الثاني فهو الجنرال «جاك دي جيلبون» وقد تعرفت عليه في يناير ١٩٥٥. عند عودتي من مفاوضاتي مع الرئيس الفرنسي «منديس فرانس». ومروري بتونس كان الجنرال دي جيلبون يتولى منصب قائد القوات الفرنسية في الجنوب التونسي، وعند عودتي بالطريق البري من تونس إلى طرابلس لبيت دعوة الجنرال دي جيلبون فتناولت معه طعام الغداء في مركز قيادته بمدينة قابس، بعد الغذاء اختلى بي وشكى من تسرب الأسلحة من ليبيا إلى الوطنيين التونسيين وطلب مني أن أساعده في إيقاف ذلك التسرب، وكان ردي أنني أجهل تماما أن هناك تهريب للسلاح من ليبيا في أي اتجاه، وابتسم الجنرال دي جيلبون وقال «هذا هو الرد الذي أتوقعه منك، حسنا دعني أحدثك لا كقائد القوات الفرنسية في جنوب تونس ولكن كجاك دي جيلبون، إنني أعطف على حركات التحرر الوطنية في الشمال الإفريقي كله وأرى أن حكومتنا تسير على سياسة قمعية خاطئة وأودوآمل أن تُعطى شعوب شمال افريقيا استقلالها ولكن بطرق سلمية رتيبة وهذا يتطلب أن يتولى الأمر في باريس رجل قوي شجاع مثل الجنرال ديجول!... وعليكم أنتم في ليبيا أن تساعدونا بنصح الوطنيين في شمال أفريقيا على أن ينهجوا نهجا معتدلا

وأن يتعاونوا مع الأحرار في فرنسا ولا يقعوا فريسة في أيدي المتطرفين من المستعمرين».

ولقد رحبت كثيرا بآراء الجنرال دي جيلبون واستمر الحديث بيننا لمدة طويلة فهمت منه أنه من أشد أنصار الجنرال ديجول وأنه أحد الضباط الذين أنضموا لحركة ديجول سنة ١٩٤٠ وكان عندئذ برتبة «كابتن».. على أي حال كان هذا اللقاء فاتحة صداقة بيننا فدعوته لزيارة طرابلس وأحطته بعناية كبيرة، وأعجبني فيه آراؤه المتحررة وبُعد نظره السياسي. ومرّت الأيام وإذ به يتصل بي في باريس بعد وصولي إليها بأسابيع (مايو ١٩٥٨) وكان الجنرال ديجول قد استدعاه إليها وعهد له بمنصب عسكري كبير في العاصمة الفرنسية، ودعاني للعشاء في مركز قيادته ووعدني بأن يشرح لرئيسه (ديجول) المهمة الحقيقية التي جعلتني أقبل سفارة باريس كما وعد بالمساعدة والنصح ولم يبخل بهما كما اتضح لي فيما بعد.

أما الصديق الثالث فهو «مسيو لوي جوكس» الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الفرنسية وكنت قد التقيت به عدة مرات عند زياراتي لباريس وأعجبني فيه تحرر آرائه وبُعد نظره، وقد كان جوكس من كبار أنصار الجنرال ديجول أثناء الحرب وإبان حكومة فرنسا الحرة عندما كان مقرها مدينة الجزائر، وشعرت بأنه يعطف عطفا قويا على آمال سكان الشمال الأفريقي في الحصول على حق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار الفرنسي. وعندما عاد الجنرال ديجول إلى الحكم في مايو سنة ١٩٥٨ أصبح جوكس من أهم العناصر التي يعتمد عليها الجنرال في وضع سياسته الأفريقية، ثم عُيّن وزيرا للمعارف، ثم عينه الجنرال سنة ١٩٦٠ رئيسا للوفد الفرنسي في المفاوضات التي جرت مع جبهة التحرير في «إيفيان». ولهؤلاء الأصدقاء الثلاثة يرجع الكثير من الفضل في نجاح مساعيّ لدى ديجول لصالح الإخوان الجزائريين.

مقابلات مع ديجول من أجل القضية الجزائرية

وقد حظيت بالاجتماع بالجنرال ديجول أكثر من عشر مرات في فترة سفارتي التي دامت عشرين شهرا، وأعترف بأن أغلبها لم يكن من النوع السهل بل تخلل أغلبها لحظات حرجة ومواقف مربكة.

ومن الغريب أن الأزمة العاصفة الأولى التي حدثت في مقابلتي الأولى مع الجنرال، لم يكن سببها قضية الجزائر فقد تقبل الجنرال كلامي عن الجزائر بهدوء ورد بأنها قضية فرنسا دون غيرها وأنه أخذ كلامي مأخذ نصيحة الأصدقاء في أمور داخلية وهذا كرد أول لم يكن رداً سيئا. لكن العاصفة قامت عندما ذكرت للجنرال أن «جولدا مايير» وزيرة خارجية إسرائيل ستزور فرنسا قريباً وكان أملنا، نحن العرب، أن ينهج الجنرال ديجول على سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل خلافا لسياسة سابقيه الذين اعتدوا اعتداءً سافراً على الأمة العربية. ولم يتركني أكمل كلامي بل رد عليّ في عصبية ظاهرة بأنه فخور بصداقته الوطيدة مع إسرائيل وأنه يعطف على ذلك الشعب النشط الذكي الدؤوب الذي حوّل صحاري فلسطين إلى حقول وبساتين، وأنه سيستقبل جولدا مايير بكل ود واحترام، بل وخرج الجنرال عن طوره واصفرّ وجهه، وتكهرب الجو، فعاودت الكرّة بلطف وهدوء وقلت أن مهمتي الأولى سيدي الجنرال هي أن أساعدكم - إذا احتجتم لمساعدتنا - في تسوية مشكلة الجزائر والتي نعتبرها مفتاح العلاقات الفرنسية العربية، بمعنى أننا نطمع ونأمل أن تعود فرنسا لتأدية دورها الشهير في الشرق الأوسط، دور الدولة الكبرى المتحررة والصديقة الوفية للأمة العربية، وهو الدور الطبيعي لفرنسا وثقافتها المتميزة ومبادئها العالية في التحرر والرقي والإخاء، وهذا ما دعاني للتعبير عن الأمل في أن تكون سياسة الجنرال في الشرق الأوسط سياسة متوازنة عادلة تمهيدا لليوم الذي نرى فيه فرنسا تعود لمركزها المرموق ودورها المميز في العالم العربي.

وفي مقابلاتي العديدة مع الجنرال لم يخرج مرة واحدة عن طوره كما حدث في مقابلتي الأولى هذه - ولقد راجعت صديقي وزير الخارجية مسيو دي مورفيل (وهو مسيحي - بروتستانتي من الأقلية البروتستانتية الفرنسية وقد اشتهر بالبرود في علاقته مع اليهود) عن سبب ميل الجنرال الشديد لإسرائيل وعطفه على اليهود، قال دي مورفيل أن علاقة الجنرال باليهود ترجع إلى أوائل عهد حركة فرنسا الحرة» فعندما تمرد الجنرال على الحكومة الفرنسية ورفض الرضوخ للاحتلال النازي وأسس حركته في المنفى فإن الأغلبية العظمى من اليهود الفرنسيين أمثال منديس فرانس، وبول موك، وشريبار وغيرهم انضموا إلى حركة فرنسا الحرة لا حباً فيها، ولكن كراهية وفرارا من المد النازي، ولما كان أغلب أولئك اليهود من كبار الساسة والمفكرين والكتاب فقد تولوا أهم المراكز القيادية في حكومة فرنسا الحرة وبنوا

علاقة قوية مع الجنرال دعّموها باخلاصهم له وتفانيهم في التعاون معه، هذا هو السبب الرئيسي وعليك أنت ياصديقي أن تُشعر الجنرال بأن لفرنسا دورا بارزا ورسالة إنسانية كبرى في العالم العربي وأنها ستكون محبوبة ومرحبا بها بمجرد أن تزول قضية الجزائر من الأفق السياسي، بل ربما كانت الجزائر المستقلة هي الجسر الذي تعود فرنسا مرحّبا بها عن طريقه إلى العالم العربي».

ولقد اتبعت نصيحة الصديق دي مورفيل بدقة تامة في مقابلاتي التالية مع الجنرال ديجول.

رغبت أن أذكر هذه الحادثة لكي أنفي ما علق في أذهان الكثير من الناس في عالمنا العربي من أن ديجول كان دائما يميل ويعطف على التطلعات العربية ويكره اليهود أو على الأقل لا يميل إليهم، العكس هو الصحيح، غير أن الجنرال ديجول، وهو في نظري من أقدر وأكفأ رجال الدولة في هذا القرن، تطور تفكيره ورأى أن مصلحة فرنسا تكمن في تعاونها مع العرب والإتجار معهم، وإقامة أوثق العلاقات مع العالم العربي وخاصة دول الشمال الأفريقي. ولما كان ديجول لا يسيّره في سياسته إلا مصلحة فرنسا قبل أي شيء آخر فقد عدّل من سياسته تدريجيا إلى أن انعطف بسياسة فرنسا في اتجاه معاد صراحة لاسرائيل سنة ١٩٦٧ للأسباب الاقتصادية التي ذكرتها، وكذلك وهذا ما أكده لي سفير فرنسي كبير سنة ١٩٦٨ بعد مقابلته مع الملك فيصل بن عبد العزيز في أوائل سنة ١٩٦٧ لدى مرور الملك بباريس، ولا ادري ماذا جرى في لقائهما ولكن من المؤكد أن ذلك اللقاء كان نقطة تحول في سياسة ديجول نحو العالم العربي، طبعا جعل لذلك التحول في سياسته ذريعة وسببا أن اسرائيل هي التي بدأت الاعتداء على الدول العربية ولكن كم من اعتداء بدأته اسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ وبعد ١٩٦٧ وكوفئت عليه بالإعجاب وزيادة العون والتأييد؟!

واستمرت اللقاءات مع الجنرال ديجول بمعدل مقابلة كل شهرين تقريبا، وهو معدل كم حسدني عليه زملائي السفراء خصوصا «السردار بانيكار» سفير الهند و«فينو جرادوف» سفير روسيا وموسى مبارك سفير لبنان!

وبعد انتهاء سفارتي في باريس راجعت التقارير التي كنت كتبتها لوزارة الخارجية الليبية عن مقابلاتي مع الجنرال فوجدت أن هناك سلسلة من التتابع والترابط بين كلامه وتصريحاته لي منذ مقابلتي الأولى إلى مقابلتي الأخيرة، وهناك تكامل وتوسع تدريجي في عرض أفكاره وسياسته بالنسبة للجزائر، أذكر أنني قابلته

بعد دعوته للمجاهدين الجزائريين بإلقاء سلاحهم والمجيء للتفاوض وهو ما أسماه «سلِمُ الأبطال» وكان أول تصريح علني يبيّن فيه الجنرال إمكانية التفاوض مع الجزائريين، وكان أن رفضت جبهة تحريرالجزائر «سلمُ الأبطال» رفضا فوريا، وقلت، عندما قابلت الجنرال «لا شك عندي سيدي الجنرال أنك لم تكن تتوقع من الجزائريين أن يقبلوا دعوة «سلِمُ الأبطال». رد «لا لم أتوقع أن يقبلوا دعوتي ولكنني لم أتوقع كذلك أن يرفضوها بهذه السرعة»!

ومن الحديث الذي دار بيننا يؤمئذ فهمت أنه كان يفكر في خطوات أخرى سيعلن عنها قريبا. وعند إعلان قيام حكومة الجزائر في المنفى قابلت الجنرال وأشرت، ولكن بحذر شديد، أن فرنسا كانت تبحث دائما عن «المحادث المفاوض» L'interlocateur Valable وربما أن الحكومة الجزائرية في المنفى هي ذلك «المحادث المفاوض».

ولم يُبد الجنرال ميلا للأخذ باقتراحي بل ظهر لي من كلامه أنه لا يُكّن احتراما كبيرا لفرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية في المنفى) وأنه يُكّن احتراما دفينا لأحمد بن بلاّ ورفاقه المسجونين في سجون فرنسا!

وأنا في باريس لم تنقطع اتصالاتي بالأخ أحمد بن بلاّ نزيل سجن «لاسنتيه» بجوار باريس، وكان محامي أحمد بن بلاّ المغربي هو همزة الوصل وكم من رسالة نقلها مني وإليّ... كذلك قمت بنقل رسائل عديدة من ديجول لفرحات عباس ومن فرحات عباس لديجول، ولكن كانت رسائل ديجول تتخذ شكلا غريبا، ذلك أنه بعد حديث طويل ومداولات كثيرة مع الجنرال أوجّه له سؤالا «هل تريد ياسيدي الجنرال أن أنقل هذه الآراء لفرحات عباس؟» فيرد الجنرال.. «هذا راجع لتقديرك... أنت تعرفه أكثر مني»! وفي إحدى الجلسات تجرأت وقلت للجنرال «لماذا لا تجتمع سيدي الجنرال مع فرحات عباس أو توكل لأحد معاونيك الاجتماع به... إنني متأكد من أن خيرا كثيرا سينتج عن ذلك الاجتماع». رد الجنرال «أن معرفة عباس بشوارع باريس أكثر كثيرا من معرفتي بأزقة القاهرة وحواريها»! وكان يقصد بذلك أنه إذا كان فرحات عباس يريد التفاوض فيتعين عليه أن يأتي إلى باريس.

بعد وصولي لباريس بأيام اتصل بي محامي الأخ أحمد بن بلاّ وكان من المحامين المغاربة الأكفاء ونقل لي أول رسالة من الأخ أحمد من سجنه في سجن «لاسنتيه» بجوار باريس، واستمرت الاتصالات مع السيد بن بلاّ عن طريق محاميه طوال بقائي سفيرا في باريس، كما أقمت اتصالات سرية مباشرة مع مندوب جبهة التحرير الجزائرية السري الموجود في باريس لمعالجة بعض المشاكل المحلية، فمثلا حدث في أواخر سنة ١٩٥٨ أن زارني المندوب بعد ظهر يوم سبت في مسكني، وكان يصطحب معه شابا يظهر على وجهه الخوف الشديد وقدمه لي ثم شرح أن رفيقه هذا اشترك بالأمس في قتل أحد الخونة الجزائريين الذين يتجسسون على الوطنيين الجزائريين، وأضاف أن الشرطة السرية الفرنسية تبحث عنه وتحاول تعقبه ولذلك فقد جاء به إليّ لأقوم بتهريبه في إحدى سيارات السفارة إلى خارج فرنسا!!

قلت للمندوب أن السائقين العاملين في السفارة فرنسيان ولا شك أنهما على صلة بالمخابرات الفرنسية ولذلك فإن تهريب الشاب في صندوق سيارة السفارة عمل محاط بمخاطر عظيمة، ثم استدعيت كبير المباشرين الليبيين ويدعى «عيسى البرشوشي» وكنت قد لاحظت أن أوصافه تقارب أوصاف الشاب الجزائري، فأخذت منه جواز سفره الليبي وعلى الفور استدعيت القنصل عبدالله إسماعيل بن لامين وأمرته بالصاق صورة الشاب الجزائري محل صورة عيسى البرشوشي ثم ختمها بختم القنصلية، وطلبت من الشاب الجزائري أن يغادر بالقطار إلى المانيا الغربية (ولم يكن الليبيون في حاجة إلى تأشيرة دخول لألمانيا الغربية) وأن يبرق لي برقية أعطيته نصها بمجرد وصوله إلى المانيا.. وهذا ما حدث.. وبعد أن اطمأننت لنجاة الشاب الجزائري أخطرت إدارة الجوازات في طرابلس بفقدان جواز سفر عيسى البرشوشي وأصدرت له وثيقة سفر مؤقتة إلى أن وصله جواز سفر جديد من طرابلس.

أما اتصالاتي بصديقي الوكيل الدائم للخارجية «لوي جوكس» فقد كانت بمعدل مرتين في الشهر، واذكر حادثين طريفين في اجتماعاتي معه، فبعد أن أعلنت جبهة التحرير الجزائرية عن إقامة حكومة جزائرية مؤقتة، ومبادرة الحكومة الليبية بالاعتراف بتلك الحكومة، كممثل شرعي لشعب الجزائر، استدعاني جوكس وكان على غير عادته «رسميا» واتخذ مني موقفا صارما على غير عادته ثم قدم لي احتجاجا شديد اللهجة على اعتراف الحكومة الليبية «بما يسمى» «حكومة الجزائر

في المنفى» وأن هذا العمل ينطوي على عمل عدائي لفرنسا ويزيد من الصعوبات التي تواجهها الحكومة الفرنسية في معالجة قضية الجزائر، وقاطعت جوكس قائلا «لقد كنت أتوقع أن تشكرنا الحكومة الفرنسية لا أن تحتج علينا!» فظهرت الدهشة على وجهه وسأل «نشكركم على ماذا؟ أنشكركم على عملكم العدائي..؟» قلت «لقد قلتم وأعدتم مرارا وتكرارا أنكم تبحثون عن ممثل «مفاوض» عن شعب الجزائر Interlocateur Valable لتتحدثوا معه عن مستقبل الجزائر في نطاق بقائها في الفلك الفرنسي وها نحن ندلكم على هذا «الممثل المفاوض».. حكومة الجزائر المؤقتة في المنفى»! ثم أردفت قائلا «لا شك عندي أن صديقي جوكس المتمتع بالآراء المتحررة والسياسي بعيد النظر الواسع الأفق يفهم تمام الفهم أن لا ليبيا ولا أية دولة عربية أخرى تستطيع أن تمتنع عن الاعتراف السريع بحكومة الجزائر المؤقتة»، وأنتهى الاجتماع في جو لطيف وتناسينا الاحتجاج فقد تركته على مكتب جوكس!

مرة أخرى في أواخر سنة ١٩٥٩ إستدعاني جوكس وبيده احتجاج لأن الحكومة الليبية منحت أحد القادة الجزائريين (بوصوف) جواز سفر دبلوماسي ليبي، قلت لجوكس «نصيحتي ألا تقدم لي هذا الاحتجاج لأنني أعرف من الآن أن الحكومة الليبية سترفضه على أساس أن منح جوازات السفر الدبلوماسية عمل من أعمال السيادة لا دخل لغير الحكومة الليبية فيه طالما لم يحدث من حامل الجواز أية مخالفة للقوانين الدولية» ثم سكتّ برهة وأضفت مبتسما «اما إذا أصررت ياعزيزي «لوي» على تقديم الاحتجاج فأنني أود أن تصحح كتابته فتذكر «جوازات دبلوماسية» وليس «جواز دبلوماسي» لأن أغلب قادة الجزائر المناضلين يحملون جوازات سفر دبلوماسية ليبية!» وانفجر جوكس في ضحكة عالية وقال «لست أدري ماذا أسمي عملك هذا أهو جرأة أو صراحة أو تحدي» قلت «بل صراحة مع صديق» وأخذ جوكس ورقة الاحتجاج ومزقها!

إلا أن قمة الطرافة حدثت في أحد اجتماعاتي الأخيرة مع الجنرال ديجول، في شهر ديسمبر ١٩٥٩، فقد كانت فرنسا قد وافقت مبدئيا على إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية وعيّن «لوي جوكس» رئيسا للوفد الفرنسي، وكان الأخ أحمد بن بلاّ ورفاقه قد نُقلوا من سجن «لاسنتيه» ذي النظام الصارم الشديد إلى معتقل آخر، وكنت على موعد سابق لمقابلة الجنرال فرغبت أن أبذل مسعى خاصا لإطلاق سراح بن بلاّ ورفاقه لكي يتولوا بالتعاون مع اخوانهم في حكومة الجزائر

المؤقتة مهمة مفاوضة فرنسا... وبدأت المقابلة بداية طيبة.. حمدت الخطوات الأخيرة التي قام بها الجنرال ثم نقلت له رسالة شفوية من الملك إدريس يرجو فيها إطلاق سراح السيد بن بلاّ ورفاقه أو على الأقل تخفيف وطأة السجن إلى اقامة مراقبة أو شيء من هذا القبيل. رد الجنرال بأن بن بلاّ ورفاقه مواطنون فرنسيون، ولو أنه يقدر ويحترم الملك إدريس، ولكن يتساءل عن الأهمية الكبيرة التي نعلقها على بن بلاّ ورفاقه!

ولا أدري السبب الذي دفعني أن أتحمس وأورّط نفسي ورطة لم تخرجني منها إلا عناية الله... فقلت «ياسيدي الجنرال أهمية بن بلاّ في نظرنا هي أنه إذا سلّمنا وسلّم العالم كله بأنه يستحيل على فرنسا أن تتخذ مواقف شجاعة بعيدة النظر واسعة الأفق في تغيير مصير الجزائر، ما لم يكن الجنرال ديجول على رأس فرنسا، فأننا في ليبيا نرى ويرى معنا العالم العربي كله أنه لكي يكون هناك تجاوب من جانب الجزائر، أعني مواقف شجاعة بعيدة النظر، فلابد أن يكون بن بلاّ على رأس الوفد الجزائري المفاوض» ورأيت الجنرال ينظر لي بنوع من الامتعاض ويظهر على وجهه قناع أصفر ويقول بتهكم «تعني الجنرال ديجول والجنرال بن بلاّ..» وأطال لفظ كلمة «بن بلاّ.. يلاّ» وهنا أدركت الورطة التي أوقعت نفسي فيها فتداركت وقلت «سيدي الجنرال لم أعن إطلاقا أن أقيم مقارنة أو مساواة بينك وبين بن بلاّ فأنت رئيس جمهورية إحدى الدول العظمى وبن بلاّ رهين أحد السجون الفرنسية، غير أنه وأنا العربي المسلم عندما أشبه بن بلاّ بك فأنني أسبغ عليك أعظم الإجلال وأعز التقدير، فأنت سيدي الجنرال هو ذلك الرجل الذي وقف وحيدا ورفض الركوع للغزو النازي وتحداه وحرر بلده وأعاد لها مجدها بشبه معجزة، وأحمد بن بلاّ ياسيدي الجنرال رفض قبول إستعمار المستوطنين الأوروبيين الذين هم خليط من الطليان والأسبان والمالطيين مع قلة نادرة من الفرنسيين، رفض قبول استعمارهم وجاهد وخاطر بحياته آملا أن يتجاوب معه وطني فرنسي له من الشجاعة والرصيد الوطني وبُعد النظر والأفق الرحب المتحرر ما يجعله يتلاقى معه على حل سلمي ينهي هذا النزيف المزمن الذي أنزل بالجزائر وبفرنسا التعاسة والعنف والقتل والتشريد..» وكنت ألاحظ أن وجه الجنرال بدأ يضيء بمشروع ابتسامة إلى أن قاطعني قائلا «اشكرك على اطرائك وأقدر فصاحتك ولكنها لم تقنعني بتغيير اسمي إلى شارل بن بلاّ»!!

ما رغبت أن أشرحه هنا هو أن الجنرال ديجول لم يكن ليطيق أي تشبيه له بمخلوق آخر، فقد كان على قدر كبير من الغرور ولكنه نوع من الغرور الذي له، فلقد كان عنده من الميزات والمكانة والوطنية ما يجعله يشعر بأنه من طينة أخرى وهذه إحدى مثالب ديجول... وأخيرا وفي نهاية المقابلة صافحني قائلا «يمكنك أن تبلغ الملك إدريس أن مسعاه لن يذهب سدى»، وفهمت من ذلك أن قرارا بالإفراج أو تخفيف الاعتقال عن بن بلاّ ورفاقه أصبح وشيك الوقوع، وهذا ما حدث بعد أيام إذ نُقل الأخ بن بلاّ ورفاقه إلى فيلا في ضاحية «شانتييي» بجوار باريس.

بن بلاّ رئيسا لجمهورية الجزائر

وبعد انتهاء سفارتي في باريس بعدة أشهر أفرج عن الأخ أحمد بن بلاّ ورفاقه وقدموا إلى طرابلس وكانوا محل حفاوة شعبية كبيرة، وعقدت هيئة التحرير اجتماعاتها في طرابلس وعُين يوسف بن خدة رئيسا للوزارة الجزائرية في المنفى، ثم عقدت اتفاقية «ايفيان» وتقرر عودة الأخ أحمد بن بلاّ ورفاقه إلى الجزائر، كما تقرر أن يعود الجيش الجزائري المعسكر في تونس (إلى الجزائر).

وقامت صعوبات مع الحكومة الفرنسية في آخر لحظة فقد اعترضت السلطات الفرنسية على عودة بن بلاّ مصحوبا بالجيش الجزائري الموجود في تونس، واعترضت بنوع خاص على عودة قائد الجيش «هواري بومدين» وتمسك بن بلاّ بموقف في غاية الصلابة وهو أنه لن يرجع إلا مصحوبا برفيقه في السلاح هواري بومدين وبالجيش الجزائري... وكان بن بلاّ موجودا في طرابلس، ولو أنني كنت بعيدا عن كل المناصب الحكومية إلا أنه استشارني في الأمر، ولحسن الحظ فقد كان السفير الفرنسي في طرابلس يومئذ «بيير سيبيو» صديقا قديما لي (منذ أن كان رئيسا لقسم شمال افريقيا والشرق الاوسط في وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٠) وكان من أولئك الفرنسيين المتحررين ومن أنصار ديجول وعلى صلة وثيقة بمسيو لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، واجتمعت مع «سيبيو» وشرحت له العواقب الوخيمة التي ستترتب على رفض فرنسا عودة بومدين مع بن بلاّ بعدما أصر الأخير أنه لن يعود إلا مصحوبا به. وحملت السفير «سيبيو» رسالة شخصية مستعجلة إلى جوكس نصحته فيها بالعدول عن موقفه المتعنت وشددت بضرورة التفاهم مع أحمد بن بلاّ، وهو في نظري الزعيم الحقيقي للثورة الجزائرية ورجل المستقبل في الجزائر المستقلة.

ولم يمض إلا يوم واحد وجاءني رد شخصي من جوكس الذي يقول فيه «أن أحمد بن بلاّ لم يعبّر ولو مرة واحدة عن رغبته في التعاون والتفاهم مع فرنسا فكيف تريد أن نتفاهم ونتساهل معه، ألا يمكنه أن يصدر تصريحا أو بيانا يعبّر فيه عن استعداده لنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة من التعاون والتفاهم مع فرنسا. إذا عمل شيئا من هذا فإنني أستطيع أن أبدل الموقف الفرنسي..» وأسرعت إلى الأخ بن بلاّ وصغت معه بيانا مطاطا لا يقيّده بأي قيد ولكن فيه تعبير عن رغبة في التفاهم العام والتعاون لمصلحة الشعبين (شيء من هذا القبيل فلم أعد أتذكر التفاصيل والتواريخ بالضبط) وكان الأخ أحمد مسافرا إلى القاهرة مساء ذلك اليوم فأدلى بتصريحه هذا في القاهرة وتناقلته وكالات الأنباء ونشرته الصحافة المصرية بالخطوط العريضة، وسرعان ما تبدل موقف باريس، وقبلت عودة بن بلاّ إلى الجزائر ومعه رفيقه في السلاح هواري بومدين عودة الفاتحين، وما هي إلا أيام وانتخب الأخ أحمد بن بلاّ أول رئيس للجمهورية الجزائرية...

وفي حفلات الاستقلال دعت الحكومة الجزائرية مندوبين عن جميع الشعوب والحكومات العربية والإسلامية والدول الصديقة، ودعاني الرئيس بن بلاّ دعوة شخصية... وكان استقبال الحكومة الجزائرية لي يفوق بمراحل استقبال مندوب الحكومة الليبية مما دعاني أن أرجو الرئيس بن بلاّ ألا يحرجني مع الحكومة الليبية خصوصا وأن محمد بن عثمان هو الذي كان يرأس الحكومة الليبية في ذلك الوقت. ولم يكن بيني وبين بن عثمان ودّ كثير.

وأذكر آخر زيارة قمت بها للجزائر في عهد الرئيس بن بلاّ (أواخر سنة ١٩٦٤)، فقد وصلت إلى العاصمة الجزائرية عصر يوم سبت (كان يوم الأحد عطلة اسبوعية!) واتصلت بعبد الرحمن الشريف مدير مكتب رئيس الجمهورية وأبلغته بوصولي ورجوته إبلاغ الرئيس، وما هي إلا دقائق وإذ به يدعوني لحفلة استقبال كان يقيمها الرئيس بن بلاّ لوفد سوري يرأسه رئيس الحكومة السورية صلاح بيطار ويرافقه حوالي ستين عضوا من أعضاء الحكومة وحزب البعث، وذهبت للاستقبال ضمن مئات المدعوين، وسلم عليّ الرئيس بن بلاّ بحرارة وأخذني من يدي وقدمني للوفد السوري بعبارات أخجلت تواضعي، وأسرّ لي ألاّ أترك غرفتي في الغد إلى أن يتصل بي.

وفي صباح الغد اتصل بي عبد الرحمن الشريف من ردهة الفندق واصطحبني إلى مسكن رئيس الجمهورية. وفي الطريق شكا لي عبد الرحمن من أن الرئيس يتجاهل

كل الاحتياطات الأمنية وينزل بنفسه ويشتري جرائد الصباح، وهذا قد يعرضه للخطر، ورجاني أن أنصحه بالعدول عن ذلك العمل وأن يترك شراء الجرائد لعبد الرحمن!

كان الرئيس بن بلاّ يسكن في شقة متواضعة في الدور السادس من عمارة يسكن أغلب شققها ضباط جزائريون من رتب متوسطة، وكانت شقة الرئيس مفروشة بفراش غاية في التواضع، ولا أبالغ إذا قلت أن موظفا من الدرجة المتوسطة قد لا يقبل السكنى في تلك الشقة!

ونجحت في نصح الرئيس بالعدول عن شراء الجرائد بنفسه، وأن يلتزم بالإجراءات الأمنية المضروبة للمحافظة على سلامته، ثم بدأنا جلسة طويلة استمرت حوالي ست ساعات. قلت له برغم إعجابي بزهده وتقشفه إلا أن منصب رئيس الجمهورية يستدعي نوعا من اليسر والرتابة، رد بأنه يشعر بأنه رئيس ثورة أكثر منه رئيس جمهورية، ثم قال أن الجزائر في حاجة لكل دينار لإعادة البناء والتعمير، وهو لا يسمح لنفسه إلا بالقدر الضروري من الإنفاق!

نصائح لم تمنع الإنقلاب

وحاولت أن أخفف من اندفاع بن بلاّ وراء الرئيس عبد الناصر وأحذّره من عواقب ذلك الاندفاع وذكرت له الكثير من الأمثلة التي حدثت عندنا في ليبيا، وكنت حريصا أن أنبهّه لذلك الخطر لأنني كنت قد سمعت من كثير من الجزائريين انتقادهم للرئيس بن بلاّ على اندفاعه وراء المصريين... وكذلك كنت أحاول نصحه بالتخفيف من اشتراكيته المتطرفة على أساس أن الجزائر في أشد الحاجة لتضميد جروحها وتشجيع الممولين من جميع الجنسيات على توظيف أموالهم في الاقتصاد الجزائري، وأن الدولة الجزائرية ليست لها المقدرة ولا الخبرة للقيام بمشروعات التصنيع الكبرى، وخير لها أن تركز نشاطها فيما هو أجدى، ولكنني لم أنجح كثيرا في مساعيّ تلك وكنت أخشى أن يذهب الأخ أحمد ضحية لحسن نواياه وتقشفه وزهده في مظاهر الأبهة وإهماله للحراسات الضرورية واشتراكيته، وهذا ما حدث، ومع الأسف الشديد، ومن المؤلم حقا أن الذي أنقلب عليه وأطاح به هو رفيقه في السلاح هواري بومدين الذي أبى الرئيس بن بلاّ قبل ذلك بعامين فقط أن يرجع إلى الجزائر إلا مصحوبا به!

وكنت كذلك على صلة وثيقة بكثير من الإخوة قادة ثورة الجزائر، وإن أنس فلن أنسى موقفاً نبيلاً وقفه معي أحدهم وهو المرحوم الأخ كريم بالقاسم.

كان كريم من أبرز قادة الجزائر ومن أشجعهم وأكثرهم شعبية وهو الذي رأس وفد الجزائر في مفاوضات «ايفيان» الشهيرة التي أدت إلى اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، ثم بعد الاستقلال تولى عدة مناصب هامة إلى أن اختلف مع الرئيس بن بلاّ، فاستقال وجمّد نشاطه السياسي ولكن بعد انقلاب بومدين على بن بلاّ استأنف كريم بالقاسم نشاطه السياسي لا سيما في مناطق البربر التي ينتمي إليها ثم اضطر إلى الفرار إلى أوروبا في أواخر الستينات.

وبعد الانقلاب الليبي وانتقالي مؤقتا إلى لندن في شتاء سنة ١٩٦٩ حيث كنت أسكن شقة متواضعة، وفي مساء يوم من أيام شتاء لندن القارص قرع الباب واذ بكريم بالقاسم هو الزائر، واستقبلته بترحاب عظيم واستغربت كيف توصل إلى عنواني، فقال لقد بذل جهودا كبيرة على مدى أسبوع كامل إلى أن عرف مكان سكناي، وهو يزورني ليعرض عليّ أن يتقاسم معي المال القليل الذي يعيش منه في المنفى لأنه لا يمكنه إلا أن يقتسم معي ما لديه، فهو لا ينسى مواقفي الوطنية من الثورة الجزائرية. وقد بذلت جهدا مضنيا طوال تلك الليلة حتى أقنعت كريم أنني لست بحاجة لأية معونة وأنني سأطرق بابه قبل أي باب آخر إذا ما احتجت إلى المساعدة.

وقد اغتيل كريم بالقاسم بعد ذلك بشهور معدودة رحمه الله رحمة واسعة.